السفير الأمريكي الجديد يباشر مهامه

تسلّم أمير العيدروس نائب وزير الخارجية الاربعاء نسخة من أوراق اعتماد السفير ماثيو توليو سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية لدى بلادنا.

الجدير بالذكر أن السفير توليو من ولاية يوتاه أنهى مؤخراً فترته كسفير للولايات المتحدة لدى دولة الكويت وهو عضو في السلك الدبلوماسي الرفيع.

السفير تلير تولى العديد من المناصب الدبلوماسية منها نائباً للسفير الأمريكي في القاهرة ومستشاراً سياسياً في السفارة الأمريكية في بغداد، ونائباً للسفير الأمريكي في الكويت، ومستشاراً سياسياً في السفارة الأمريكية في الرياض، ورئيس للمكتب الأمريكي في عدن، ونائب للسفير في الدوحة ومسؤولاً سياسياً وقنصلياً في السفارة الأمريكية في الأردن.

كما تولى السفير توليو نائب مدير مكتب شؤون الخليج الشمالي ومسؤولاً لمكتب الشؤون المصرية في وزارة الخارجية الأمريكية.

ووفقاً لمعلومات صحفية فإن ماثيو توليو حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة برمنغهام يونغ ودرجة الماجستير في الدبلوماسية الشعبية من كلية جون إف كينيدي للدراسات الحكومية - جامعة هارفرد، وهو متزوج من السيدة دينيس غيرني من مدينة بروفو - ولاية يوتاه ولديهما خمسة أولاد.

نائب رئيس الدائرة الفنية وشئون الانتخابات للمؤتمر لـ«الميثاق»:

التسجيل الالكتروني في الدائرة العاشرة لم يتجاوز 60% من المستهدفين

ترديد شعارات «متعصبة» ومستفزة داخل مقرات بعض اللجان

انتهت عملية القيد والتسجيل الالكتروني الخميس في الدائرة العاشرة في أمانة العاصمة صنعاء والتي استمرت 20 يوماً، غير ان النتائج جاءت مخيبة للآمال حيث كان الاقبال ضعيفاً جداً، حيث بلغ عدد المسجلين ذكور (10674) مسجلاً، فيما بلغ عدد المسجلات (8152) مسجلة.. هذا في الوقت الذي كان عددهم في السجل الانتخابي السابق حتى عام 2008م حوالي 28 ألف ناخب وناخبة دون ان يتم احتساب نسبة النمو من عام 2008م وحتى 2014م.

إقصاء الكوادر المؤهلة وذات الخبرة أثر على عملية التسجيل بشكل واضح

وعن تقييم عملية التسجيل في الدائرة العاشرة قال الاستاذ خالد أبو عيدة- نائب رئيس الدائرة الفنية للمؤتمر الشعبي: إن نتائج التسجيل الالكتروني في الدائرة (10) بأمانة العاصمة تعكس فشلاً غير مسبوق للجنة العليا للانتخابات لمرحلة التسجيل الالكتروني في اطار دائرة واحدة، ويتضح ذلك من خلال تدني عدد المسجلين حيث لم يتجاوزوا نسبة (60%) من عدد المستهدفين، وتعود أسباب تدني أعداد المسجلين إلى الإجراءات المطولة أثناء عملية التسجيل حيث تستغرق أكثر من نصف ساعة لكل شخص مما ترتب عليه عزوف الكثير عن التسجيل إضافة إلى تعطل الأجهزة وتعليقها عن العمل بين الحين والآخر والانتظار طويلاً حتى تعود لجاهزيتها، كما أن الغاء وتهميش دور العقال والأمناء في الحارات للتعريف بالمواطنين كان سبباً في رجوع أعداد كبيرة من المواطنين ممن لايمتلكون وثائق الهوية.

هذا خلافاً لضعف التوعية الإعلامية المنفذة من قبل اللجنة العليا للانتخابات بالدائرة العاشرة حيث ان نسبة كبيرة من ابناء الدائرة لم يشعروا بها ، زد على ذلك إغفال دور الاحزاب في العملية من قبل اللجنة العليا كونها لم تعقد أي إجتماع مع ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية بشأن انجاح هذه العملية مما أثر سلباً على النتائج..

وقال الاستاذ خالد أبو عيدة: ان الإقصاء الممنهج للكوادر من ذوي الخبرات كان سبباً رئيسياً لفشل اللجنة العليا في الدائرة العاشرة واتضح ذلك من خلال قصور وعشوائية عملها والذي تجاهل الادلة الاجرائية الخاصة بالعملية والعديد من مواد قانون الانتخابات العامة والاستفتاء إضافة الى عدم جاهزية مقرات لجان القيد واللجان الامنية زد على ذلك عدم تواجد اللجان الامنية في بعض المقرات خلافاً للتناقض في التعاميم والتوجيهات الصادرة من اللجنة العليا خلال المرحله مشيراً إلى الخطأ الفادح للفريق الفني باللجنة العليا للانتخابات والذي يتضح في النتائج التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات، حيث ذكرت أن اجمالي عدد المسجلين والذي بلغ (18,831) ولكن يتضح العكس عند جمع الأرقام المعلنة والمحدده بـ (10,960) ذكور و (8,141) اناث ستجد ان اجمالي الجنسين يفوق العدد المعلن عنه بـ (270) مسجل ومسجلة..

غالبية اللجان ليس لديها خبرة ولا يمتلكون المهارات في الحاسوب

لم تلتزم بعض اللجان بالحيادية وحصلت استفزازات للآخرين

الأجهزة المستخدمة في عملية التسجيل رديئة وكثيرة التعطل وتنفر المسجلين

وحول أداء اللجان الفنية للقيد والتسجيل، قال خالد أبو عيدة: لوحظ بان اللجان الفنية لم تستوعب المهام المناطة بها بسبب ان فترة التدريب والمواد التدريبية لم تكن بالشكل المطلوب مما أثر سلباً على مستوى ادائهم بالميدان زد على ذلك انعدام الخبرة والمهارة في التعامل مع الحاسوب لدى معظم تلك اللجان وعدم التزام بعض اللجان بالحيادية حيث حصلت ممارسات استفزازية ضد بعض المواطنين الراغبين في قيد اسمائهم من خلال ترديد شعارات متعصبة داخل مقرات اللجان..

وفيما يتعلق بتقييمه للأجهزة والتقنيات المستخدمة في عملية التسجيل الإلكتروني قال نائب رئيس الدائرة الفنية: للاسف الأجهزة رديئة جداً تتعطل بين الحين والآخر مما ترتب على ذلك انتظار المواطنين ساعات طويلة كما أن النظام المستخدم لم يحتوي على المكونات الإدارية والجغرافية للدوائر والمديريات والمراكز والحارات والقرى ، وأكد بان استمرار العمل بها لن يلبي تطلعات وآمال الشعب والقوى السياسية في التوافق على هذا السجل..

ودعا نائب رئيس فنية المؤتمر اللجنة العليا للانتخابات إلى إعادة النظر في الأجهزة وحقائب التسجيل الإلكترونية وكذا الأدلة الإجرائية المتعلقة بالمرحلة بحيث تستوعب كل الملاحظات التي تم استنتاجها من خلال المرحلة التجريبية في الدائرة العاشرة..

وأشار إلى ان على اللجنه العليا للانتخابات إدراج فقرة في الدليل الخاص بمرحلة تقديم طلبات الإدراج والحذف تسمح بإدراج المتبقين الذين لم يتمكنوا من تسجيل اسمائهم خلال الفترة..

واختتم أبو عيده تصريحه قائلاً: يفترض باللجنة العليا للانتخابات اجراء التسجيل الالكتروني في دوائر أخرى، على سبيل المثال يتم التنفيذ في دائرة ريفية وكذا في دائرة ساحلية لكي تتمكن اللجنه العليا من الإلمام الكامل بكل العيوب التي ستظهر في الاجهزة والنظام لتفادي حدوثها عند تنفيذ عملية التسجيل في المحافظات، لأنه من الخطأ أن تعتمد اللجنة العليا على السجل التجريبي الالكتروني للدائرة العاشرة كمؤشر او تراهن عليه لتنفيذ السجل الالكتروني بشكل نهائي في المحافظات نظراً لما تم ذكره.

إخراج مصر من نفق الاخوان

المحرر السياسي

يتابع المؤتمر الشعبي واحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ، بكل تقدير واجلال، التعاون المصري المصري، من أجل الخروج بمصر من النفق المظلم الذي أدخلتها فيه سياسات وأفكار وأداء الاخوان المسلمين، الذين كادوا أن يحولوا هذه الدولة المحورية في حياة الأمة العربية الى مستنقع للصراعات الجهوية والدينية والطائفية والاجتماعية، ويسلموها لقمة سائغة لجهالات الارهاب والتطرف .

وبقدر عظمة الجيش المصري العظيم، الذي تصدى لغرور الجهالة والتعنت الاخواني، معيداً الحكم للشعب، فإن القوى السياسية قدمت دوراً تاريخياً، بسرعة إنهاء المرحلة الانتقالية وانجاز الدستور وصولاً الى الانتخابات التي تنافس فيها رمزان وطنيان وقوميان، قدما الدليل الناصع على أن الديمقراطية والتنافس لاتستقيم مع ثقافة الاستغلال، التي لاترى في التنافس حقاً إلا اذا اوصلتها للحكم، أما لو لم يَخْتَرْها الشعب فتقدح في كل ناخب وتصفه بأقذع التهم، ثم تحيك المؤامرات وتهيج الصراعات حتى يتسنى له الثأر من الشعب الذي لم يمنحها ثقته .

وهاهو الرجل الوطني، حمدين صباحي، وعبر خطابه الأخير، يؤكد صحة الدور الوطني، لحركات التحرر القومية، التي تفرق بين الخلاف السياسي وبين الاستحقاق الوطني، ويقر بنتائج الانتخابات الرئاسية التي ستشكل مع الوجه الآخر، وهو الفوز الذي حصد عبره وزير الدفاع السابق عبدالفتاح السيسي أعلى اصوات الناخبين، ستشكلان معاً التجربة المصرية الاولى التي تأتي بعد 3 سنوات عجاف منذ أزمة الـ25 من يناير 2011م .

إن المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في اليمن ، وهي تستحضر التجربة اليمنية الرائدة في الانتخابات الرئاسية عام 2006م، تقدر عالياً لصباحي، مواصلته دوره الوطني الذي قلما تكرر في تاريخ تحولات مجتمعاتنا، حيث كان المهزوم يبذل كل جهده لتحويل هزيمته الى هزيمة للوطن برمته..

وليس سابقاً لأوانه، الحديث عما يمثله فوز المشير عبدالفتاح السيسي، من صفعة قوية لدعاة الفرقة والتجزئة، الذين أعمتهم نشوة النصر المؤقتة، فتناسوا قدرة الشعوب وبخاصة الشعب المصري العظيم، الذي هو أكبر من ترهاتهم على صنع التحولات التاريخية .

لقد حاولت قوى الظلام، الاسراع في تفخيخ المجتمع المصري، بوصفه قلب الأمة النابض، وادخاله في صراعات طائفية وعرقية واجتماعية وسياسية وألحقت الضرر بالوضع الاقتصادي والامني ، ادراكاً منهم ان الفوضى وإغراق الشعوب في مستنقعات الدمار والاقتتال الداخلي وتغذية العنف هو السبيل الوحيد لتمكينهم من مصر وتحقيق اهدافهم واهداف مموليهم في مصر وبقية البلدان العربية .

ولقد كان من المؤسف، أن هذه القوى لم تتغير ادواتها وخطابها من بلد لآخر، فحتى في اليمن، حيث منحتهم حكومة المؤتمر الشعبي العام فرصة ليقدموا نموذجاً يؤكدون فيه انهم ليسوا كما يقال عنهم بانهم (مافيات لاعهد لها ولا ذمة)، لكنهم أبوا إلا تأكيد صحة ذلك.

وهو ذات الدور الذي لعبه الاخوان في مصر، حينما لم يكونوا عند مستوى الثقة التي منحت لهم لاختبارهم .فسقطوا مبكراً في مستنقع التعصب للأهل والعشيرة ، وكفروا بالديمقراطية ، ونكثوا وعودهم ، وانقلبوا على مصالح الشعب والأمة العربية ، فأغرقوا مصر بالازمات الاقتصادية والكوارث والانفلات الامني ، قبل أن يسارع الشعب المصري بكل قواه لإنقاذ بلاده ولفظ قوى الظلام .وتحرير مصر وأهلها من عصابة (الأهل والعشيرة).. ومنح ثقته المطلقة لمن حمل راية مصر (أم الدنيا) من أجل حكم يعيد مصر عبدالناصر.. مصر العروبة .. مصر الكنانة ..

الإخوان مصابون بمرض اسمه «صالح»

الصلاحي أنموذجاً!!

< الذي يقرأ مقابلة الشيخ علي الصلاحي المحافظ السابق للجوف يشعر بالأسى والحزن لما وصل اليه كهول «الاصلاح» من عجز في العقول قبل الجسوم..

المقابلة التي نشرت في الزميلة «اليقين» في عددها رقم «166» الصادر السبت الموافق 25 مايو 2014م كانت عبارة عن كشكول «تخاريف» حاول فيها الشيخ الهرم- الذي بلغ من العمر عتياً- لفت الانتباه إليه دون مراعاة لمبادئ القبيلة أو أخلاقيات السياسة وراح يكيل التهم ضد صناع التاريخ وبناة نهضة اليمن الحديث وفي مقدمتهم الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام..

كما سعى لتضليل الرأي العام وتزييف الحقائق والتغريد خارج الواقع، نافياً أن يكون هناك قاعدة أو حراك انفصالي أو جماعات متطرفة، وأن كل ما حدث ويحدث من أعمال إرهابية واجرامية إنما هي من صنع صالح- حسب تخاريف الصلاحي..

كما أن طعم «حيًّا بهم» مازالت تسري في أوردة الصلاحي الذي حرض على ضرورة الاستمرار بالثورة التي تضعف يوماً بعد يوم..

حقيقةً إن المقابلة كشفت حجم المعاناة التي تعيشها قيادات الاخوان من مرض في عقولهم اسمه «صالح».. صالح عمل «صالح فعل» صالح خرب.. «صالح لايزال يمارس السلطة» «صالح.. صالح.. صالح»!!

ويخففون من وطأة آلامه بالمدح والثناء لباسندوة وصخر الوجيه وقحطان وغيرهم ممن شهد العالم بفشلهم، وأكدوا بأنفسهم عجزهم عن أداء مهامهم.. ما علينا، كل شيء بمقابل وبحقه، وإذا كان وصف الصلاحي لهم بالنزاهة سيخفف من وجعه الذي يسببه المرض «صالح» فمعليش ومن حقه أن يعمل كل يوم مقابلة..

لانريد أن نستطرد في سرد تخاريف الصلاحي، فشر البلية مايضحك.. ومن أراد الضحك فعليه قراءة المقابلة المشار إليها.. نسأل الله الصحة للجميع!!

جرائم حكومة باسندوة لن تسقط بالتوافق

جميل الجعدبي

لا يجب أن يتحمل رئيس الجمهورية ولا مجلس النواب تبعات فشل حكومة الوفاق الوطني في الوفاء بوعودها وبرنامجها الذي مُنحت الثقة بموجبه ، واخفاقها في تنفيذ التزاماتها لأحزابها ، ورعاة المبادرة ، بتنفيذ مضامين المبادرة الخليجية. فلو أن الحكومة استمعت إلى نصائح ناقديها منذ ظهور بوادر اعوجاج ادائها مطلع العام 2012م ، ولو انها التزمت بمصفوفة البنك الدولي للاصلاحات ، لما وقعت في هذا المأزق وخيبت أمال المانحين ورئيس الجمهورية والبرلمان ورعاة المبادرة وطموحات وأحلام الشعب اليمني .

◇ المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأحزاب المشترك وشركائهم الممثلين في مجلس النواب لم يعودوا يمثلوا ناخبيهم ولا تطلعات وهموم الغالبية العظمى ، وبالتالي فليسوا مجبرين على لعب دور المنقذ والضحية بعد مرحلة مؤتمر الحوار الوطني الذي توافقت فيه المكونات والأحزاب لتقرير مصير الشعب تحت سقف فندق موفمبيك، في حين تم إقصاء ممثلي المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني (أكثر من 15 حزب) واعتبارهم مكون سياسي واحد.

◇ وجد التوافق الوطني لإخراج اليمن من الأزمة في مرحلة زمنية معينة، وليس لإغراقها بالديون والأزمات المعيشية والكوارث الاقتصادية ، وقتل شعبها بالجرعات السعرية المتتالية ومن العيار الثقيل، وبالتالي فإنه من الخطأ الفادح تبرير أي إجراءات قادمة تمس معيشة الناس بمسمى التوافق، فالحكومة أخفقت في الاستفادة من زيادة سعر المشتقات النفطية من 1500 للدبة البنزين إلى 2500 ريال ومن 1000 ريال إلى 2000 ريال للدبة الديزل في ظل التوافق، وفتحت امامها خزائن المانحين لكنها فشلت في كسب ثقتهم واستيعاب المساعدات وكل هذه الكوارث في ظل التوافق.

◇ فشلت الحكومة في القيام بوظيفتها وهي القضية الاساسية ، وأي توافق على المرحلة القادمة سيعني تمديداً للفشل واستمرارا لتزايد معدلات الفقر والبطالة ، وتزايدا للعجز في الموازنة ، وارتفاع الدين العام وتدهور الاقتصاد ، وليس حلاً للقضية الاساسية .

◇ استنزاف الخزينة العامة، وتفشي مظاهر الفساد المالي والاداري، واتساع رقعة المحسوبية ، وتبديد أموال الشعب في سفريات ترفيهية ، وجرف الكوادر الادارية المؤهلة ، وامتهان الوظيفة العامة، ومخالفة قوانين مكافحة الفساد ، والذمة المالية ، والمناقصات ، كلها وغيرها جرائم جسيمة ارتكبت بحق الشعب في ظل التوافق الذي أصبح يشكل سوطا لمعاقبة الشعب ، وغطاءا سياسيا لحماية الفاشلين والفاسدين والناهبين لأموال الشعب ومخربي أنابيب النفط وأبراج الكهرباء من المساءلة والحساب الذي حتماً أنه لن يسقط أبداً بالتقادم ولا بالتوافق..!!

jemyyemen@gmail.com